الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً يقضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة على خلفية الأحداث من 15/3/ 2011 وحتى تاريخه

دمشق - سانا
الصفحة الأولى
الإثنين 16-1-2012
أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم 10 للعام 2012 القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة على خلفية الاحداث التي وقعت منذ تاريخ 15/3/2011 حتى تاريخ صدور هذا المرسوم.

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي..

المرسوم التشريعي رقم 10

رئيس الجمهورية

بناء على احكام الدستور

يرسم مايلي:

المادة 1- يمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة على خلفية الاحداث التي وقعت منذ تاريخ 15/3/2011 وحتى تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي وفقا لما يلي:

أ- عن كامل العقوبة بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المواد التالية من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 148 لعام 1949.

0/ 328/ 327/ 308/ 307/ 294/ 291/ 287/ 286/ 285.

ب- عن كامل العقوبة بالنسبة للجرائم الواردة في المرسوم التشريعي رقم 54 الصادر بتاريخ 21/4/2011 المتضمن قانون التظاهر السلمي والمعاقب عليها في المواد من 335 إلى 339 من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 148 لعام 1949 .

ج- عن كامل العقوبة بالنسبة لجرائم حمل وحيازة الاسلحة والذخائر من قبل المواطنين السوريين بدون ترخيص المنصوص عليها في قانون العقوبات وفي المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2001 وتعديلاته ويستفيد من احكام هذه الفقرة كل من لديه سلاح غير مرخص اذا بادر إلى تسليمه للسلطات المختصة خلال مدة اقصاها 31/1/2012.

د- عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي المنصوص عليها في المادتين 100 و 101 من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950 وتعديلاته.

المادة 2- لا يستفيد المتوارون من احكام هذا العفو العام الا اذا سلموا انفسهم خلال مدة اقصاها 31/1/ 2012.

المادة 3- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره.

دمشق في 20/2/1433 هجري 15/1/2012 ميلادي.

قلا عواد: نوعي لجهة الجرائم المشمولة

وقال القاضي تيسير قلا عواد وزير العدل في تصريح ل سانا.. ان المرسوم جاء بهدف اعطاء الفرصة لمن ارتكب جرما على خلفية الاحداث التي وقعت منذ تاريخ 15/3/2011 وقد تم توجيه المحامين العامين وقضاة النيابة العامة لتنفيذه مباشرة.

وأوضح القاضي عواد أن المرسوم الجديد جاء نوعيا بالنسبة للجرائم المشمولة بأحكامه ولاسيما لجهة جرائم النيل من هيبة الدولة والمتعلقة باضعاف الشعور القومي واثارة النعرات العنصرية أو المذهبية المواد 287/ 286/ 285 من قانون العقوبات والاعتداء الذي يستهدف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة المادة 291 من قانون العقوبات والاعتداء الذي يقصد منه منع السلطات القائمة من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور المادة 294 من قانون العقوبات.

وأشار وزير العدل إلى أن العفو الجديد جاء نوعيا أيضا لجهة الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية المادتان 308/307 من قانون العقوبات والانتساب إلى الجمعيات ذات الطابع السري اذا كان غرضها منافيا للقانون المادتان 328/327 من قانون العقوبات والجرائم الواردة في المرسوم التشريعي رقم 54 الصادر بتاريخ 21/4/2011 المتضمن قانون التظاهر السلمي والمعاقب عليها في المواد من 335 إلى 339 من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 148 لعام 1949 وجرائم حمل وحيازة الاسلحة والذخائر من قبل المواطنين السوريين بدون ترخيص المنصوص عليها في قانون العقوبات وفي المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2001 وتعديلاته .

وبين القاضي عواد أن المرسوم يشمل جرائم الفرار الداخلي والخارجي المنصوص عليها في المادتين 100 و 101 من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950 وتعديلاته والعفو عن المتوارين عن الانظار اذا بادروا إلى تسليم أنفسهم خلال مدة أقصاها 31/1/2012 .

عدد من المفرج عنهم:

فرصة لعدم تكرار الأخطاء بحق الوطن

إلى ذلك رأى عدد ممن أفرج عنهم وفق مرسوم العفو الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد أمس في المرسوم فرصة للعودة الى المجتمع وعدم تكرار ما أقدموا عليه متمنين أن يعود الامن والامان الى سورية كما كانت سابقا.

ووجه بعض المفرج عنهم نصائح بعدم الخروج في المظاهرات والتخريب وعدم حمل السلاح لان ما يحدث في سورية مؤامرة خارجية تهدف للنيل من استقرارها ووحدة أبنائها.

كما عبر هؤلاء عن ندمهم لارتكابهم الاخطاء بحق الوطن والمواطنين مؤكدين أن الاعمال التي ارتكبوها كانت نتيجة التغرير بهم.

مراقبو الجامعة: واكبنا تنفيذه ..

ونأمل من المفرج عنهم ألا يصغوا للإعلام المغرض

وقد واكب تنفيذ المرسوم فرق مراقبي الجامعة في عدد من المحافظات حيث تمنوا للمفرج عنهم أن يكون العفو بداية لمرحلة جديدة في حياتهم , كما تمنوا ان تبقى سورية بخير وتتجاوز الأزمة الى بر الأمان لتحافظ على استقرارها.

وعبر المراقبون عن أملهم بأن يحافظ المفرج عنهم على بلدهم وألا يستمعوا الى الاعلام المغرض.

علماء وقانونيون : يعزز الوحدة الوطنية

ويعمق مفاهيم الصفح والتسامح

وفي السياق ذاته أكد محمد مروان اللوجي المحامي العام الاول بدمشق أن مرسوم العفو الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد أمس جاء تعزيزا للوحدة الوطنية وتعميقا لها واعطاء الفرصة لمن تورطوا بأحداث التظاهر منذ تاريخ 15 من شهر اذار وحتى اليوم ولم يتورطوا بالدماء أو التخريب للعودة الى صوابهم.

وبين اللوجي في حديث للتلفزيون العربي السوري أن مرسوم العفو يأتي نتيجة مثمرة لخطاب الرئيس الأسد على مدرج جامعة دمشق الذي استعرض فيه الاحداث الجارية والمؤامرة التي تحاك ضد سورية لاثارة الفوضى والقلاقل تحت ذريعة الحرية والديمقراطية التي تدعيها الدول الغربية.

وقال اللوجي ان المرسوم عفا عن الاشخاص الذين تورطوا في التظاهر سلميا ولم يتورطوا في أعمال اجرامية أي أن من حمل السلاح وقام بتخريب مؤسسات الدولة أو الاملاك العامة والخاصة لا يشمله العفو كما أن كل شخص لم يسلم السلاح ضمن المدة المحددة في المرسوم ويضبط معه بعدها لا يشمله العفو ويحال الى القضاء ويعاقب.

وأعرب اللوجي عن أمله بخروج سورية من الازمة بسلام وأن يعم الامن والاستقرار أرجاءها ويعود الاشخاص الذين ضلوا الطريق وغرر بهم الى بر الامان وان يفكروا اولا و أخيرا بأن سورية هي بلدهم وهي الدولة التي تحتضنهم وأنه لن يكون لهم أي ملجأ سواها على الاطلاق.

من جهته قال الشيخ الدكتور حسام الدين فرفور رئيس مجمع الفتح الاسلامي فرع معهد الشام العالي ان مرسوم العفو يمثل دواء شافيا وتعميقا لمفاهيم الصفح والتسامح وهو حلقة في سلسلة الاصلاحات والمراسيم التي فيها مصلحة الوطن والمشاركة في حل الازمة التي يشهدها وهو يعطي فرصة للكثيرين ممن تورطوا باحداث في المظاهرات.

وأكد الشيخ فرفور ان المرسوم جاء في الوقت المناسب وهو مشجع لهؤلاء الاشخاص للعودة الى جادة الصواب كما أنه يدل على حكمة بالغة من قبل الرئيس الأسد ويعطي أملا في حل شامل يشمل الناحية السياسية مع الامنية.

وشدد الشيخ فرفور على أن من حق الناس المطالبة بحقوقهم شريطة الا تخرج عن الضوابط الشرعية والعقلية والقانونية والعرفية والاجتماعية وأن تصب مطالباتهم في خدمة الوطن والشعب السوري وقطع الطريق على أعدائه داعيا أبناء الشعب السوري الى أن يكونوا كتلة وصفا واحدا في خندق واحد حتى لا يفسحوا المجال لاعداء الوطن لتخريبه واثارة القلاقل فيه.

كما دعا الشيخ فرفور السوريين الى التعاون والتكاتف والاقتداء بالرئيس الأسد والبدء بالتعاون ليعود الامن والامان والاستقرار للوطن كما كان سابقا والى العودة أمة وأسرة واحدة مؤكدا أن ظاهرة سفك الدماء والقتل مرفوضة في جميع الاديان والرسالات السماوية.

وتابع الشيخ فرفور أن التسامح هو أبرز مزايا الاسلام وأن الذين يفتون بسفك الدماء وقتل علماء سورية هم دخلاء على العلم والدين ولا علاقة لهم بهما وقال..نحن بحاجة الى تحكيم العقل والرشد والحكمة وهذا المرسوم يأتي في اطار تحكيم العقل والرشد والحكمة والرحمة ووحدة الكلمة وجمع الشمل حتى يبقى هذا البلد ونبقى أساتذة للعالم في الحضارة.

واختتم فرفور بالقول ان ما يجري في سورية هو حالة شاذة يجب معالجتها والجميع مسؤول عن ذلك ونحن بحاجة الى نوع من المصارحة والمناصحة وبعدها المصالحة التي يجب أن تبنى على الحقوق والواجبات والتوازن بينهما بعيدا عن المحاباة واستغلال الفرص والظلم والفساد.

من جانبه قال نزار سكيف نقيب المحامين ان المرسوم جاء في زمانه ومكانه المناسبين داعيا من تم العفو عنهم الى انتهاز الفرصة والعودة الى الطريق السليم والصحيح والتجاوب مع ثقافة التسامح التي وردت في مرسوم العفو بكل عقلانية.

وأكد سكيف ضرورة توحيد السوريين لاراداتهم والاتفاق على حماية الوطن وقال ان على كل منا أن يستوعب الاخر لخدمة سورية وأمنها واستقرارها ولنتمكن من المقاومة بارادة المنتمي الواعي المثقف الذي يستطيع قراءة خفايا الامور وماذا يريد الخارج من سورية وشعبها.

وشدد سكيف على أن المجتمع السوري بطبيعته هو الحاضن الحقيقي لجميع أبناء الشعب السوري الواحد لافتا الى أن مرسوم العفو يأتي في سياق توحيد الجهود وأن نكون فاعلين ومنفعلين حتى نستطيع بناء سورية المتجددة.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية